مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠١١ (استئناف ١)
الخميس، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الساعة ١٥/٤٥
نيويورك

الرئيس: السيد جاغني ..... (غامبيا)

الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد بتريا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩)

رسالة مؤرخة ٦ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة (S/1999/516)

رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة (S/1999/646)

رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة (S/1999/649)

رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/663)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

99-85448

9985448

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل ألمانيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاستروب (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): إنني أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. والبلدان التالية تؤيد هذا البيان: استونيا، أيسلندا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، هنغاريا.

شكّل اعتماد مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم لحظة ذات أهمية كبيرة لا لأوروبا فقط، بل للأمم المتحدة أيضا. لقد فتح الباب أمام تحقيق السلام في جنوب شرق أوروبا. فقرار اليوم يوفر فرصة لعكس اتجاه الكارثة الإنسانية الهائلة التي رأيناها تجري فصولا في كوسوفو. فهناك ما يقرب من ١,٥ مليون نسمة أجبروا على ترك ديارهم نتيجة التطهير العرقي وعمليات الاقتلاع بالإكراه. فهناك أكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ مشرد داخل الإقليم - وهو مكان وصفه وكيل الأمين العام فييرا دي ميللو في تقريره إلى مجلس الأمن في الأسبوع الماضي بأنه أضحى الآن بانوراما كئيبة من القرى الفارغة، والمنازل المحروقة، والمحلات المنهوبة والقطعان الهائمة والمزارع المهجورة. لقد قتل الرجال والنساء والأطفال بأعداد كبيرة وتعرضوا للمضايقات وأجبروا على الفرار من بلدهم نتيجة الأعمال الإجرامية والهمجية التي ارتكبتها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا.

وهذه المأساة الإنسانية التي جرت على نطاق هائل، ولا سيما قمع السكان المدنيين في كوسوفو، بدأت في العام الماضي واستؤنفت بكثافة متزايدة منذ بداية شهر آذار/ مارس من هذا العام. وهذه المأساة، بالإضافة إلى الانتهاكات المتكررة لقرارات مجلس الأمن، دفعت منظمة حلف شمال الأطلسي إلى اتخاذ إجراءات عسكرية دعما لأهداف المجتمع الدولي. وهذا العمل الضروري الذي له ما يبرره، الذي اقترن بالنشاط الدبلوماسي، أدى إلى موافقة سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على سحب جميع قواتها العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية، مما هيأ الظروف لعودة مئات الآلاف من الكوسوفيين الذين أخرجوا من كوسوفو.

ولنكن واضحين: فالمسؤولية الكاملة عن هذه الحالة إنما تقع بالكامل على عاتق الرئيس ميلوسيفيتش ونظامه. ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقادا راسخا بأن جميع الذين خططوا لهذه الحملة من الطرد الإجباري والتعذيب والقتل وأذنوا بها ونفذوها ينبغي أن يتحملوا المسؤولية شخصيا وأن يمثلوا أمام العدالة في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ويطالب بالتعاون الكامل مع المحكمة من جانب جميع الأطراف المعنية.

لقد كان للاتحاد الأوروبي الفضل في أن تؤتي الجهود الدبلوماسية أكلها. ويود أن يهنئ موفده، الرئيس مارتي أهتيساري، رئيس فنلندا وكذلك السيد فكتور تشيرنومردين المبعوث الخاص لرئيس الاتحاد الروسي، على نجاح مسعاهما في بلغراد. ونتوجه بالامتنان أيضا إلى نائب وزير خارجية الولايات المتحدة السيد تالبوت على جهوده التي لم تكل.

وعمل الاتحاد الأوروبي أيضا بصورة دؤوبة للعودة بالفحوى السياسية لمسألة كوسوفو إلى مجلس الأمن. ويشعر بالارتياح إذ يرى مجلس الأمن يضطلع بمهامه المتوخاة في ميثاق الأمم المتحدة ويحث مجلس الأمن على إبداء الوحدة والتماسك في معالجته لهذه الأزمة فيما بعد. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على تأييده الكامل لحل أزمة كوسوفو كما حدده القرار ويطالب سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجميع ألبان كوسوفو بالتعاون الكامل ودون أية شروط مع الوجود الأمني الدولي والوجود المدني الدولي تحقيقا لهذا الغرض.

وستظل كوسوفو مركز اهتمام المجلس والأمم المتحدة وقتا طويلا. والأسابيع المقبلة ستكون مرحلة حاسمة بشكل خاص على الطريق نحو وضع مستقر قابل للاستدامة في كوسوفو. والوجود المدني الدولي سيكون عملية كبيرة معقدة من الضروري أن يكفل لها التنسيق والتعاون بين مختلف المنظمات والقوى الفاعلة الدولية والإقليمية. والاتحاد الأوروبي يتطلع إلى تعيين الأمين العام الممثل الخاص المتصور في القرار الذي أصدره المجلس اليوم. إن تحديات هائلة، مثل عودة اللاجئين والمشردين، وإعدادهم للشتاء القادم والمساعدة في إعادة بناء أساسيات اقتصاد يعمل، لا تزال أمامنا. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تأييده لعمل كارل بلدت وإدواردو كوكان، المبعوثين الخاصين للأمين العام للبلقان، ولعمل مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون

اللاجئين وجميع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وإذا ما كان لنا أن نواجه التحديات التي أمامنا، سيكون التضامن والالتزام المالي من جانب المجتمع الدولي كله أساسيين. وهذا يبرز أيضا ضرورة إسهام جميع الدول الأعضاء في وضع الأمم المتحدة على أساس مالي قوي.

إن الاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا التزامه بالقيام بدور رائد في إعادة تعمير كوسوفو، ويدعو المانحين الآخرين إلى الإسهام بسخاء في جهود إعادة البناء. والاتحاد الأوروبي، رغبة في تعزيز السلم والاستقرار والرفاه في بلدان المنطقة والتعاون فيما بينها، أخذ زمام المبادرة لإبرام اتفاق استقرار لأوروبا الجنوبية الشرقية. واليوم، عقد مؤتمر في كولون، اعتمد فيه اتفاق الاستقرار، منشأ بالتالي آلية شاملة للاستقرار السياسي الطويل الأجل وإعادة البناء الاقتصادي وتنمية المنطقة. والتأييد القوي الذي حظيت به هذه المبادرة فعلا يشجعنا على الاعتقاد بأن هناك تفاهما مشتركا بين أعضاء المجتمع الدولي للمهام الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل التي تقع أمامنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل اليابان. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يسرنا أن نرى أن مجلس الأمن اتخذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن هذا القرار يستهدف أساسا تمكين اللاجئين والمشردين من العودة إلى ديارهم بسلام، وإلى الاشتراك - بدعم دولي - في إعادة بناء مدنهم وقراهم المدمرة. وباعتبارنا من البلدان التي شاركت في الجهود الرامية إلى جعل هذا القرار حقيقة واقعة، نتشاطر الشعور ببلوغ الهدف مع الدول الأعضاء المعنية الأخرى ومع المنظمات المعنية.

لكننا جميعا نعرف أن الاختبار الحقيقي لا يزال أمامنا. يجب أن نكفل التعاون الكامل المخلص لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتحقيق المبادئ العامة والعناصر المطلوبة الأخرى التي قبلتها. ومن المهم أيضا أن يكفل امتثال جيش تحرير كوسوفو والجماعات الألبانية الكوسوفية المسلحة الأخرى لمتطلبات نزع السلاح. ويجب أن نتكاتف معا في إعطاء التأييد لأنشطة الوجودين المدني والأمني الدوليين. ويجب أن نتعاون لتقديم أفضل مساعدة وتشجيع إلى الذين عانوا نتيجة لهذه الأزمة، ويجب أيضا أن نبذل قصارى جهدنا لتخفيف المصاعب التي سببتها تلك الأزمة بالبلدان المجاورة.

أريد أن أشير إلى أن من بين المهام العديدة التي أمامنا، عودة اللاجئين والمشردين وإعادة بناء ديارهم وقراهم المدمرة هامتان بشكل حاسم لمستقبل كوسوفو. والأكثر أهمية أن هاتين المهمتين ترتبط كل منهما بالأخرى ويجب أن تنفذا بتنسيق وثيق. إن عودة اللاجئين والمشردين مسألة ذات أهمية عاجلة. وبقدوم الشتاء في مدى أشهر قليلة، يجب أن يكون المجتمع الدولي مستعدا لتقديم المساعدة ليس للاجئين العائدين فحسب ولكن أيضا للذين يضطرون إلى البقاء في مخيمات في بلدان مجاورة. وفي هذا السياق، نقدر جهود مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة ساداكو أوغاتا، للإعداد لهذا الاحتمال. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد عمل مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الذي سيعمل بوصفه وكالة رائدة في معالجة هذه المشكلة الإنسانية الكبيرة. واليابان - إذ تضع هذا في اعتبارها - تدعو إلى عقد مؤتمر دولي للمانحين لتقديم المساعدة إلى كوسوفو بأقرب وقت ممكن.

لقد أعلنت اليابان - من جانبها - بالفعل عن صفقة من المساعدات بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي تقريبا استجابة لأزمة كوسوفو. وهذه الصفقة تشتمل على إسهامات تعهدت بها اليابان بحوالي ١٠٠ مليون دولار تقريبا لصندوق الأمم المتحدة للأمن الإنساني، الذي قدم مبادرته رئيس الوزراء الياباني السيد كيزو أوبتشي، وصناديق أخرى تستخدم أساسا لعودة اللاجئين وإعادة تأهيل كوسوفو. وتقدم ١٠٠ مليون دولار أخرى إلى البلدان المجاورة لإغاثة اللاجئين ومساعدتهم. علاوة على ذلك، كما أعلن وزير الخارجية الياباني، السيد ماساهيكو كومورا، بالفعل، فإن اليابان مستعدة للنظر في تقديم المزيد من المساعدة كلما تطور الوضع.

إن المهام التي وضعها هذا القرار للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى كبيرة من حيث النطاق والتعقد. وقيادة وخبرة الأمم المتحدة ستكون قيّمة بشكل خاص في توفير إدارة مدنية مؤقتة لكوسوفو. ولذلك علينا أن نجدد التزامنا بدعم الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في الأعمال التي ستقوم بها. وأود أن أؤكد للمجلس أن اليابان - من جانبها - ملتزمة

بالاشتراك بشكل نشط في الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل النرويج. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن الارتياح الكبير الذي تشعر به الحكومة النرويجية لأن مجلس الأمن أصدر الآن قرارا بشأن حل سلمي لصراع كوسوفو. وقد وصلنا إلى هذه اللحظة الحاسمة بفضل الوحدة الدولية التي أعرب عنها. لقد شهدنا أن العمل العسكري الذي قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي كان ضروريا لمصاحبة الجهود السياسية. ويجب على المجتمع الدولي أن يكرس الآن الموارد السياسية والمالية لإنهاء المأساة الإنسانية التي ألمَّت بكوسوفو والدول المجاورة. وأن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذا المجرى المأساوي للأحداث. ويجب أن ننسى أسباب الصراع، ويجب أن نحتفظ بوحدتنا في سعينا لحل طويل الأجل من أجل كوسوفو سالمة ديمقراطية متعددة الأعراق.

ونظرا لأن الحل السياسي لأزمة كوسوفو في متناول اليد الآن، يجب على المجتمع الدولي أن يكثف بشكل كبير التخطيط والإعداد لتنفيذ اتفاق سلام. إن التحديات عديدة وتتطلب التزاما ماليا قويا من جانب المجتمع الدولي بأسره.

وبلدي مستعد للوفاء بالتزامه، عن طريق الموارد المالية والأفراد معا. وسنسهم بقوات لنشر قوة الأمن الدولية وسنواصل تقديم موارد مالية كبيرة للوفاء بالاحتياجات الإنسانية، وعمليات إزالة الألغام وإعادة تأهيل البنية الأساسية التي مزقتها الحرب في كوسوفو.

ووزير خارجية النرويج، بوصفه الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يرحب بقرار وضع المسؤولية العامة عن الوجود المدني على عاتق الأمم المتحدة. ومن الواضح أن هذه ستكون عملية مكلفة من المرجح أن تمثل عبئا إضافيا على موارد منظومة الأمم المتحدة التي أصبحت شحيحة بالفعل. والتنفيذ المدني لاتفاق السلام ينبغي تقسيمه على منظمات دولية عديدة. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مستعدة للإسهام بقسطها.

وسيكون من الضروري وضع تعليمات واضحة للقيادة، والتحديد الواضح لمجالات المسؤولية، وكذلك التنسيق الوثيق والتعاون بين المنظمات المختلفة. وينبغي أيضا النظر بعناية لضمان أن يكون هذا التقسيم للمسؤوليات منطقيا ويعزز التنفيذ الفعال. ومما تعلمنا في تجربتنا في البوسنة، ينبغي أن نتفادى الازدواجية وتوزيع المهام ذات الارتباط الوثيق ببعضها بين عدة منظمات.

وينبغي للمسؤولية الأساسية عن إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني أن تقع على عاتق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فالمنظمة لها خبرة طويلة فيما يتعلق بهذه المهام. والمجالات التي تقع من ناحية منطقية في نطاق هذا الميدان - مثل بداية إنشاء المؤسسات، بما في ذلك إنشاء نظام قضائي مستقل قادر على العمل؛ وتطبيق الديمقراطية؛ وسيادة القانون؛ ومسائل حقوق الإنسان؛ والنهوض بوسائل إعلام مستقلة وحرة؛ وأخيرا، الإعداد لإجراء الانتخابات ومراقبتها - كلها مسائل مرتبطة ببعضها بعض على نحو وثيق. والمسؤولية الأساسية عن تنفيذ هذه المهام ينبغي أن تظل في إطار هيكل واحد، وبتوجيهات واضحة. وهي كلها من بين المهام الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ومن ثم فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مناسبة تماما للاضطلاع بمسؤولية كبيرة وأساسية عن تنفيذ هذا الجزء من التسوية السياسية، من خلال إنشاء بعثة جديدة في كوسوفو. ومن أجل الإعداد لذلك، وضعت المنظمة خططا شاملة تغطي كل المجالات المذكورة أعلاه. ويتضمن التخطيط أيضا إنشاء قوة شرطة دولية. فإذا ما اضطلعت الأمم المتحدة بهذه المسؤولية، فإن منظمة الأمن والتعاون مستعدة لتتقاسم خططها مع الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل كوستاريكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): ترحب كوستاريكا كثيرا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه لحل

الصراع في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي هذا السياق، نود أن نتقدم بالتهنئة إلى أعضاء مجلس الأمن على القرار الذي اعتمدوه للتو. ونحن نثق في أن هذه الاتفاقات والقرار الذي اعتمد للتو ستضع حدا للفظائع التي ترتكب ضد الطائفة الألبانية من سكان كوسوفو، وكذلك الخسائر في الأرواح البشرية وتدمير البنية الأساسية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ومنذ اندلاع الصراع، حدا بنا موقفنا المبدئي الملتزم باحترام حقوق الإنسان للشعوب البريئة إلى الإدانة القاطعة للهجمات الموجهة ضد السكان المدنيين الألبان في كوسوفو، وانتهاك أبسط حقوقهم الإنسانية والتدمير الوحشي للقرى العزلاء. ولذا فإننا نواصل الإعراب عن رفضنا لسياسة التطهير العرقي التي تتبعها السلطات الصربية وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ونعرب عن تأييدنا لأن يتخذ المجتمع الدولي موقفا حازما تجاه حكومة بلغراد. ولكن يساورنا القلق أيضا إزاء استخدام القوة من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) دون صدور إذن صريح من مجلس الأمن، ونحث الناتو على إيقاف القصف واستئناف المفاوضات.

وفي رأينا، أن هناك طرفا واحدا ينبغي أن يلام على الصراع: وهو حكومة بلغراد، بسياسة الإبادة العرقية التي تتبعها وتعنتها بخصوص تضييق نطاق الحكم الذاتي لشعب اعتاد الحكم الذاتي. ومع ذلك، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل الحقيقة القائمة على أن هناك اليوم ضحيتان: الطائفة الألبانية في كوسوفو، التي تعرضت لأعمال فظيعة وشُردت، والشعب اليوغوسلافي البريء، الذي أرعبه القصف الجوي وانحدرت أحواله الاقتصادية والاجتماعية إلى واحد من أدنى المستويات في العالم.

وإن الحرب مريحة للزعماء المحميين في قصورهم الرئاسية ولدافعي الضرائب الذين يتابعونها على التلفاز. فهي بالنسبة لهم لا تؤذي، ولا تحرق، ولا تلذع؛ وفوق كل شيء، لا تقتل. ولكن هذه النظرة معيبة للغاية. إذ ليس السياسيون الذين يسمحون لأنفسهم بالانسياق وراء الإيديولوجيات المتطرفة واستطلاعات الرأي، أو الإرهابيون الذين يحاولون حماية الاتجار بالمخدرات وتهريبها تحت ذريعة تقرير المصير، هم الذين يعانون عواقب الصراع المسلح. بل إن الضحايا الحقيقيين للحرب هم الأطفال والأشخاص المسنون الذين يُشردون أو يصبحون لاجئين، والنساء اللائي يغتصبن، والشباب الذين يقتلون، والأمهات اللائي يفقدن مواردهن الاقتصادية للعيش، والعمال الأبرياء الذين تُدمر أماكن عملهم، والتلاميذ الذين تقصف مدارسهم، والمرضى الذين لا يستطيعون وصول المستشفيات لأنه لا توجد جسور ولا أدوية. وليست هناك حرب عادلة أبدا. وليست هناك حرب إنسانية أبدا.

إن كوستاريكا ترحب بالاتفاقات وبالقرار الذي اعتمد، لأننا ندرك أنها ستكون أداة أساسية لضمان عملية السلام في كوسوفو ولمنع حدوث المزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في المنطقة. وندرك أن من الضروري والحيوي أن يصدر الإذن بإقامة وجود مدني وأمني في كوسوفو وأن يُطلب من جديد انسحاب قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهذه الشروط ليست حتمية سياسية للمجتمع الدولي فحسب، بل هي أيضا حتمية أخلاقية.

وقد أعربت كوستاريكا عن شواغلها إزاء الكيفية التي ستدار بها العمليات الجديدة في يوغوسلافيا. وكما ذكرت في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، لدى التصويت كعضو منتخب في مجلس الأمن، بشأن الحالة في كوسوفو، فإن كوستاريكا تعتبر أن اعتماد أي تدبير ينطوي على استخدام القوة أو القوات العسكرية ينبغي أن يستوفي جميع المتطلبات القانونية والسياسية والاستراتيجية التي يقتضيها الميثاق، والتجربة العملية. وفيما عدا استثناء محدود للغاية فيما يتعلق بالحق المشروع في الدفاع عن النفس، فإن أي خيار ينطوي على استخدام القوة يقتضي إذنا صريحا من مجلس الأمن في كل حالة على حدة. ونعتقد أن هذا المبدأ يرد ضمنيا في مسؤولية مجلس الأمن في المقام الأول عن صون السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى التحريم المطلق لاستخدام القوة في العلاقات الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن مجلس الأمن لا يستطيع ولا ينبغي له أن يحيل مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين أو يتخلى عنها أو يتبرأ منها.

وفي هذا السياق، فإن من دواعي غبطتنا وشعورنا بالأمل أن تكون الحالة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مرة أخرى قيد النظر في الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص في مجلس الأمن.

إننا نخشى أن يؤدي أي انتقاص لصلاحيات مجلس الأمن الخالصة إلى إضعاف بنية المجتمع الدولي وإلى زيادة الحالات التي يُلجأ فيها إلى استخدام القوة كوسيلة لحل النزاعات. وفي هذا السياق، يتعين على جميع الدول، لا سيما أعضاء مجلس الأمن، أن تكفل الاحترام الكامل للآلية التي أنشأها الميثاق والتوازن بين المبادئ المضمنة فيه، وهي احترام الحقوق الأساسية وعدم التدخل والتسوية السلمية للنزاعات واحترام السلامة الإقليمية للدول.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ مع الارتياح الالتزامات المضمنة في القرار وفي الاتفاقات فيما يتعلق بتقديم المساعدة من أجل إعادة تعمير وتنمية المنطقة المتضررة من الصراع. وترى كوستاريكا أن التنمية الاقتصادية أمر لا غنى عنه لضمان السلم الداخلي والتنمية البشرية لجميع البلدان، وفي هذه الحالة تحديدا، لا غنى عن التنمية الاقتصادية لصون السلم والأمن الدوليين. ونأمل أن يضع اعتماد هذه التدابير سابقة وأن يطبق الأمر نفسه على مناطق أخرى، مثل منطقة البحيرات الكبرى وغرب أفريقيا، التي تحتاج إلى مساعدة عاجلة من أجل التنمية وإعادة التعمير إذا أريد لها أن تخرج من حلقة العنف والدمار.

وأخيرا، نود مرة أخرى أن نعرب عن ارتياح كوستاريكا لإبرام اتفاقات تسمح بوقف إطلاق النار في الصراع المسلح في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتؤدي في نهاية المطاف إلى إحلال سلام دائم في منطقة البلقان وتحقق احترام حقوق الإنسان لجميع سكانها في جو تسوده الحرية والأمن والعدالة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل بيلاروس. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيتشوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن اجتماع مجلس الأمن اليوم يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لأعضاء الأمم المتحدة. وفي هذه القاعة، نحن نشهد الآن كيف أن الأمم المتحدة، هذا المحفل العالمي لمجتمع العالم، تقوم بحل المسائل المتعلقة بالتسوية السلمية لهذا الصراع البالغ التعقد الذي لم يكن من الممكن التكهن بعواقبه حتى وقت قريب جدا.

ومن المهم أن نص القرار الذي اتخذ يتضمن إشارة إلى المبادئ التي وردت في بيان رئيس جمهورية بيلاروس وفي البيانات التي أدلى بها وفد بيلاروس في جلسات سابقة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة. إن جمهورية بيلاروس تدين بشدة الأعمال العسكرية غير القانونية التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي ضد دولة ذات سيادة، هي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والتي نفذت انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والمعايير المعترف بها عالميا للقانون الدولي. ومنذ الوهلة الأولى لبدء المقاومة النشطة في كوسوفو، دعونا إلى إيجاد تسوية سلمية للصراع تحت رعاية الأمم المتحدة وإلى وقف عدوان منظمة الناتو على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، إيمانا منا بالمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين.

إن الدرس الأهم الذي يمكن أن يستفاد من الأحداث ذات الصلة بكوسوفو غني عن البيان. وهو أنه لا يمكن حل أزمة إنسانية باستخدام القوة من طرف واحد. وقد اتضح جليا من الجهود الدولية المكثفة أن من الممكن حل أية مشكلة تقريبا، حتى الأشد تعقدا، باستخدم جميع الوسائل السلمية التي ينص عليها الميثاق والصكوك الدولية الأخرى. وقد أوضحت تجربة المفاوضات الأهمية الشديدة لذلك. ولا شيء سوى الالتزام الكامل والثابت بهذه المعايير المقبولة عالميا للقانون الدولي يمكن أن يضمن مستقبلا مستقرا للجنس البشري وهو ينتقل إلى القرن الحادي والعشرين.

ويسر جمهورية بيلاروس أيضا أن تلاحظ أن إيلاء أمر عملية التفاوض إلى الأمم المتحدة قد تسنى بفضل الجهود التي بذلتها الدول الكبرى مع كبار موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وقد وفرت تلك الجهود الأساس لوضع المبادئ السياسية وخطة السلام اللذين وافقت عليهما قيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مما سيؤدي إلى وقف الأعمال العسكرية وعودة اللاجئين والمشردين. إلا أن اتخاذ القرار اليوم في مجلس الأمن لا ينبغي أن يكون مدعاة للابتهاج الشديد أو إلى الركون إلى الراحة. فبوسعنا أن نرى أن أمامنا مهمة متعددة الأوجه وشديدة التعقد تتمثل في تنفيذ العناصر العسكرية والمدنية في القرار والاتفاقات ذات الصلة بشأن التسوية، بما في ذلك تسريح جيش تحرير كوسوفو وتنفيذ جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لالتزاماتها.

ونحن نرى أن جميع الأعمال التي سيتعين القيام بها في المستقبل في هذا المجال ستقتضي من الجهد والموارد ما يماثل الجهود التي بذلت للتوصل إلى الاتفاقات.

ولا بد من استعادة السلام تماما في كوسوفو. ويجب أن تعطى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية جميع الضمانات فيما يتعلق بسلامتها الإقليمية وسيادتها والمساعدة اللازمة من أجل إعادة إنشاء البلد اقتصاديا واجتماعيا. إن جمهورية بيلاروس تؤمن بأن المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، سيتصدى على النحو الملائم لجميع التحديات المتصلة بالتسوية السلمية لهذه الأزمة وسينجح في الاضطلاع بمهمته السامية المتمثلة في استعادة السلام والاستقرار في منطقة البلقان. ومن جانبنا، نحن قد عقدنا العزم على بذل قصارى الجهد لضمان النجاح لذلك العمل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل كوبا. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغيز باريا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): لقد جاء مجلس الأمن متأخرا. والقرار الذي اتخذه لن يغير الحقائق. فقد كان هذا غزوا قامت به الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وسيظل ينظر إليه كذلك عند كتابة التاريخ الحقيقي. والضرر الذي نجم عن تجاهل الأمم المتحدة والاستهانة بمجلس الأمن لا يمكن إصلاحه. فالمعتدون لا يمكن أن يكونوا محايدين أبدا، ولن يعودوا أبدا إلى العمل بالمبادئ التي داسوا عليها بأقدامهم. وسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية اللتان يجري الإعلان رسميا وبنفاق عن احترامهما، لا يمكن إطلاقا إعمالهما في ظل الشروط التي فرضت، ولا يمكن لهذا الإعلان أن يخفي أن دولة ذات سيادة قد جُزئت بالقوة.

لقد انقضت سبعة أيام منذ قبول حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبرلمان الصربي لاقتراح السلام الذي حمله المبعوثون الخاصون رفيعو المستوى. وخلال ذلك الوقت، كانت هناك ٣ ٦٨٤ طلعة جوية و ٩٩٦ ضربة للناتو ضد قائمة طويلة من الأهداف، بما في ذلك الأهداف المدنية. ومنذ أن قبلت صربيا الاقتراح، ظل الناس الأبرياء يتعرضون للقتل أو الإصابة واستمر التدمير المتعمد للبلد. وخلال ذلك الأسبوع، بعد أن أضافت منظمة الناتو متطلبات أخرى إلى الاقتراح القاسي بالفعل الذي حمله المبعوثون، أصبح من الأكثر وضوحا أن الولايات المتحدة والناتو لم تكونا تسعيان إلى إيجاد حل سلمي، بل ترغبان في تدعيم آلية جديدة للقوة العالمية، وتدمير صربيا، والقضاء على حكومتها، وإذلال شعبها. وقد تأكد عدم إمكانية التفاوض في الوقت الذي يستمر فيه سقوط القنابل.

ولا يمكن أن يكون هناك شك بعد الآن - إن كان هناك شك أصلا - في الأهداف الحقيقية لهذا العدوان غير المتناسب. فطوال ٧٩ يوما، قامت قوة عسكرية واقتصادية وتكنولوجية هائلة بمهاجمة دولة نامية صغيرة مع الإفلات من العقاب، فنفذت ٧٨٨ ٣٥ مهمة قتالية ومهمة دعم. ومجموع إجمالي الناتج القومي للمعتدين هو ١ ١٦٣ مرة أكثر من الناتج القومي الإجمالي للضحية، وعدد سكانهم أكبر ٧٧ مرة، ومساحة أراضيهم أكبر ٢٢٦ مرة، وعدد قواتهم أكبر ٤٣ مرة. وإن مقاومة الشعب الصربي كانت بطولية، ولكن بأي ثمن: فقد قُتل أو جُرح آلاف المدنيين، وحصل حرمان فظيع، ودُمرت البلاد، وروع الأطفال مدى الحياة بفعل القصف بالقنابل. فالمعتدون لا يستحقون أن يكللوا بالغار.

إن صمت مجلس الأمن لا يسعه أن يمحو صور القصف بالقنابل وهي: قطار المسافرين في ممر غردلتشا، وقافلة اللاجئين الألبان في جاكوفيتشا - بيتش، وأبنية للمدنيين في بلغراد ونوفي ساد، والناس في براتشين، وكرلاتشيفو، وسرمسكميتروفيتشا، والمرفق الأساسي للتلفزيون الصربي، والحافلة في لوزان، والمنطقة السكنية في سوردوليتشا، والمصنع في لوتشاني، والمولدات الكهربائية، وشبكات توزيع إمدادات المياه، والمستشفى في فلتشيفو، والقافلة اليونانية قرب فلاتش، وسفارة جمهورية الصين الشعبية، والسوق ومجمع المستشفى في نيتش، ومدينة كوريسا الكوسوفية - الألبانية، و ١٨ مكتبا دبلوماسيا، وسجن ستوك، وعشرات الجسور والسكك الحديدية والطرق السريعة.

لقد كان ذلك إبادة جماعية. وليس ثمة سبيل آخر لوصف العملية المنهجية المتمثلة في حرمان ملايين الناس من سبل عيشهم، ومن التدفئة ومياه الشرب والخدمات الطبية؛ والهجمات المتعمدة واليومية على أهداف غير عسكرية كانت معروفة بإيواء مدنيين؛ واستعمال أسلحة

محظورة دوليا من قبيل القنابل المغلفة باليورانيوم والقنابل العنقودية؛ والاستعمال العشوائي للقنابل الاهتزازية في المدن والقنابل الكربونية المضادة للشبكات الكهربائية، وهي شلّت جميع الخدمات الضرورية. والأعمال تلك هي انتهاك لاتفاقات جنيف، والقانون الإنساني الدولي، وقوانين الحروب وأعرافها. والأطراف المسؤولة عن ذلك ينبغي أن تعاقب بشدة. علاوة على ذلك، فإن الآثار التي ترتبها الحرب على البيئة يعجز حصرها حقا.

إن السياسيين من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) كانوا، وهم يبتسمون، يكذبون على مواطنيهم في الخطابات المليئة بالأعذار الواهية.

ولقد استطاعوا، بحجة رغبتهم في منع حدوث هجرة جماعية للاجئين، إحداث كارثة إنسانية حقيقية وهي كارثة كان بالإمكان التنبؤ بها بسهولة. والواقع أن ٠٠٠ ٨٦٠ لاجئ تركوا البلاد منذ بداية أعمال القصف بالقنابل. والبلدان المعتدية الرئيسية أخذت ٠٠٣ ٧٠٣ ٣٠ لاجئين، أي ٣,٦ في المائة من إجمالي ما سببه القصف بالقنابل من لاجئين. والولايات المتحدة والمملكة المتحدة لم تأخذا سوى ٠,٩ في المائة. وثلثا اللاجئين البوسنيين الذين كان يتعين عليهم العودة هذا العام لم يفعلوا ذلك بعد، وهذه المسألة لم تتم معالجتها.

وكانوا يرغبون، حسبما زعموا، في الدفاع عن حقوق الإنسان لأبناء كوسوفو الألبان ومنع "التطهير العرقي". بيد أن أولئك الذين قاموا بالقصف بالقنابل واقعون في آثام عديدة جدا قديمة وجديدة مما يجعل إخلاصهم موضع شك. علاوة على ذلك، فإنهم فقدوا المصداقية معنويا نظرا لما يقومون به منذ فترة طويلة من الكيل بمكيالين.

إن الولايات المتحدة وبعض حلفائها ساعدوا نظام التفرقة العنصرية ولم يمتثلوا للجزاءات الدولية؛ فقد تحملوا الاعتداءات التي حصلت في كمبوديا وأمريكا الوسطى؛ وتعاونوا مع الأنظمة العسكرية الفاشية في أمريكا اللاتينية. وظلوا صامتين إزاء الجرائم التي ترتكب ضد الشعوب العربية، وهي الجرائم التي ترتكب الآن على نحو صارخ ضد الشعب الفلسطيني. وهناك ٣٠٠ مسلم، نصفهم من الأطفال تحت سن الخامسة، يموتون كل يوم في العراق نتيجة الجزاءات المفروضة عليه والأعمال العدائية ضده. وهم لا يبذلون جهدا لحل الصراعات الدائرة في أفريقيا حيث أن الحالات الإنسانية الطارئة الحقيقية جعلت ١١ مليون لاجئ في خطر.

وتواصل الولايات المتحدة التفرقة بين سكانها الأصليين الذين حاولت القضاء عليهم "بالتطهير العرقي" الذي تمارسه ضدهم. وهي اليوم تواصل اضطهاد المهاجرين بوحشية مثلما حدث في قضيتي لويما وديالو المشينتين، وهي تفرق بين الناس على أساس العرق في مجتمعاتها ونظامها القضائي ونظامها الجزائي وفي استعمال عقوبة الإعدام. كيف يسعها أن تبشر بحقوق الإنسان وهي تشن حروبا قذرة، وتسن قوانين تتجاوز ولايتها القضائية، وتنفذ حصارات في سبيل الإبادة الجماعية؟

وجدير بالذكر أن الناتو لم تفعل شيئا بل ولم تتكلم شيئا عن الهجرة الرهيبة التي قام بها عدد لا يحصى من الصرب - بمن فيهم ٠٠٠ ٥٠٠ من كرايينا وحدها، وفقا لبيانات الأمم المتحدة - الأمر الذي أدى إلى تفكك يوغوسلافيا السابقة بصورة متعمدة، بترويج من جزء من أوروبا وبدعم إجماعي من الغرب.

وفي عام ١٩٤١ قامت حكومة أنتي بافيليتش الفاشية، وهي الحكومة التي أنشأها هتلر في زغرب لتحكم كرواتيا والبوسنة والهرسك وجزءا من فيفودينا وصولا إلى بلغراد نفسها بتقديم النظرية الشهيرة أي نظرية "الثلاثة أثلاث" وهي: ثلث الصرب كان يتعين طردهم، وثلث منهم كان يتعين تحويلهم إلى الدين الرسمي، وثلثهم كان يتعين القضاء عليهم جسديا. والعديد من المتحولين تم القضاء عليهم في نهاية المطاف، ولأن الترحيل كان صعبا جدا، أصبح القضاء عليهم هو السياسة المفضلة. ولقد تم قتل ما مجموعه ٠٠٠ ٦٧٥ مدني صربي من جميع الأعمار ومن كلا الجنسين وذلك بطريقة متعمدة على يد اوستاشاس التابعة لبافاليتش، وفقا لأرشيف البحرية البريطانية. ولقد حدثت تلك المحرقة قبل سبع سنوات من إنشاء الناتو. ألا تشعر أوروبا بالخجل إزاء آلاف القنابل المدمرة للغاية التي أسقطتها الناتو على الشعب الصربي؟

إن حرب الإبادة الجماعية هذه بدلا من أن تسهم في إحلال الوئام، ألهبت نيران الحقد وفاقمت من الصراعات العرقية والطائفية في كوسوفو وفي منطقة البلقان.

والواضح أن "النزعة الإنسانية" الجديدة لدى الناتو لم تتوسع لتشمل محفظتها. فهؤلاء الذين ينتمون الى القادة أغنى الدول المعتدية اعترفوا بلا خجل أنهم لن ينفقوا أية أموال من أجل إعادة بناء صربيا إلى أن تحتضن الديمقراطية. ومعنى هذا واضح. ويبدو أن أهداف "المرحلة الرابعة" من العملية هي أقل نبلا.

كما أنه ليست هناك التزامات ثابتة فيما يتعلق بالأضرار المقدرة بما يزيد على ١٠٠ بليون دولار. فإعادة الإعمار هي واجب أخلاقي على المجتمع الدولي، وينبغي أن تكون التزاما قانونيا من جانب المعتدين.

وتود كوبا أن تؤكد استعدادها للمشاركة، بما تسمح لها إمكانياتها المتواضعة، في أي مشروع يرمي الى إعادة بناء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتوفير المساعدة الإنسانية لأبناء كوسوفو الألبان. وهي تؤكد مجددا العرض الذي تقدمت به بتاريخ ٥ نيسان/أبريل، أي ١٢ يوما بعد بداية الهجوم، بالتعاون عن طريق إرسال ١٠٠٠ طبيب مجانا للاعتناء باللاجئين في المخيمات، والمساعدة على إعادة توطينهم. ومساعدة سكان كوسوفو، وبقية أنحاء صربيا والجبل الأسود، حيثما يلزم.

وإن ضمان الاستقرار في أوروبا كان أيضا هدفا من أهداف الحرب. ومع ذلك، فالواضح أن عدم الاستقرار في المنطقة قد تكثف. واحتلال كوسوفو لا يمكن أن يستمر الى الأبد، كما أن حكم الغزاة لا يسعه أن يقدم أية ضمانات. والبلدان المجاورة ستدفع ثمن ما حدث، الأمر الذي يؤدي الى حدوث صراعات جديدة أو إلى زيادة حدة الصراعات الكامنة.

والحكومة الكوبية، بإدانتها القوية للجرائم المرتكبة ضد الشعب الصربي، تؤيد أيضا حق أبناء كوسوفو الألبان في هويتهم الوطنية والثقافية والدينية، وفي أوسع نطاق من الحكم الذاتي، بما في ذلك الاستقلال إذا - حالما يتحقق سلام دائم دون أن يُفرض على صربيا بفعل حرب عدوانية رهيبة - اتُخذ ذلك القرار سلميا وديمقراطيا بين أبناء كوسوفو من جميع الأعراق وجمهورية صربيا.

وانتهاج طريق السلام ينطوي على ضمان المساواة التامة في الحقوق والأمن لجميع المجموعات الوطنية والقضاء على الكراهية التي فاقمها العدوان. وسيكون من الضروري وضع برنامج ملموس للتعمير والسلام والأمن والاستقرار في المنطقة. ويحدونا خالص الأمل في أن تعمل البلدان المجاورة على تطوير قدرتها بحكمة وتسامح ومحبة لتجنب نشوب صراعات جديدة على أساس احترام حقوق جميع المجموعات الوطنية.

ومن المفارقة أن أوروبا كانت ضحية أيضا، فبالرغم من أن الهدف كان يتمثل في تعزيز وترسيخ القدرة الدفاعية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في مواجهة بقية العالم، فإن ما تعزز وترسخ في الواقع، بطريقة مذلة ومهينة للسيادة الأوروبية، هو هيمنة الولايات المتحدة على أوروبا القديمة وذات الثقافة.

ومن الواضح أن أوروبا عوملت كعضو أقل منزلة. فالولايات المتحدة تتخذ القرارات، وتضع الاستراتيجية، وتمارس السلطة وتمتلك الوسائل العسكرية الضرورية وتجرب تكنولوجيتها الإجرامية الجديدة في الحيز الأوروبي. فالولايات المتحدة وفَّرت ٧٤ في المائة من الطائرات المقاتلة و ٩٧ في المائة من طائرات الإمداد. وأن تسعين في المائة من القنابل كانت توجه بأشعة الليزر؛ وكانت جميعها أمريكية المنشأ. واستخدمت آلافا من قذائف كروز. وأطلقت لأول مرة قاذفاتها من طراز B-2 وأنفقت بلايين الدولارات لتمويل العملية بكاملها تقريبا، لقد كانت حربا أمريكية على الرغم من أن بعض الحلفاء يشكك في مزايا أو نوايا مثل هذه الترتيبات القيادية المستحيلة.

ومع ذلك، فإن أوروبا هي التي ستدفع ثمن نتائج هذا الصراع، إذ سيتعين عليها أن تتصدى لمعالجة المشاكل الإنسانية التي سببتها عمليات القصف، وهي التي يحتمل أن توفر الموارد لإعادة التعمير وهي التي ستعاني أكثر من غيرها من ظروف عدم الاستقرار الكبير التي تولدت في بلدان منطقة البلقان. فعملة أوروبا الموحدة والمستقلة سياسيا والقوية اقتصاديا وذات الثقافة عانت من ضرر فادح. فاليورو يدفع الآن في البورصة ثمن هذه الأخطاء. وسيتعين على أوروبا أن تعيد النظر في أهدافها بعد أن تأكد خضوعها. وبرز الضرر الذي لحق بها عندما وافق مؤتمر بريمن والآن مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي على خلق هوية دفاعية أوروبية وقدرات دفاعية أوروبية.

ومن ناحية أخرى، فإن المفهوم الاستراتيجي الجديد، ومبادرة الناتو بشأن القدرات الدفاعية يجسدان حقها في

التدخل العسكري على مستوى الكوكب الأرضي. وفي كوسوفو تم تنفيذ هذا المذهب حتى قبل أن يولد.

وإن منظمة حلف شمال الأطلسي، التي كانت قيمتها الوحيدة تتمثل في طابعها الدفاعي وميزتها الوحيدة انعدام نشاطها، تعلن نفسها الآن شرطيا للعالم وتتصرف تصرف الشرطي. فبدون حرب باردة أو عدو حقيقي، فإنها تحول نفسها الى تحالف دفاعي. وتعلن أنها ستعمل خارج حدود دولها الأعضاء، وأنها ستهاجم دون أن تهاجم عندما ترى أن مصالحها معرضة للخطر وأنها ستتصرف خارج نطاق الأمم المتحدة عندما لا تمتثل المنظمة لها.

وهي تعدنا بأنها ستواجه بالحديد والنار التهديدات العالمية مثل الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، ووجود أسلحة الدمار الشامل وانتهاكات حقوق الإنسان. ومن الغريب أنها لم تتطرق الى الجوع أو مرض "الإيدز". فهي ستحتفظ لنفسها بحق تقرير نوع التهديد والمكان الذي يوجد فيه والوقت الذي يستحق فيه هذا التهديد أن يصبح هدفا لقذائفها. إنها تنشر مفهوم الدبلوماسية من خلال القوة.

فالإنسانية الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي هي ببساطة الحق في التدخل الإنساني، هذا الحق الذي لم يحدده أحد ولا وافقت عليه الأمم المتحدة. ونحن، أي البلدان النامية، يتعين علينا أن نتطلع الى كوسوفو بوصفها المكان الذي جرى فيه إضعافنا على نحو جماعي في مواجهة الهيمنة والتهديد العسكري للقوى الكبرى. ففي منطقة البلقان انكشف قناع العبارات الطنانة التافهة المتعلقة بالفرص التي تتيحها العولمة، وخرافة الهيكل المالي الجديد ووهم إصلاح الأمم المتحدة. فالمخاطر والتحديات باتت اليوم أكثر وضوحا. فلا أحد سيعطينا أي شيء. وأنه ليس مصدرا للارتياح الكبير أن دائنينا، وهم طاقم المركب نفسه، سيغرقون معنا. ويجب علينا، نحن البلدان النامية، أن نشكل معا لأنفسنا مستقبلنا المشترك في عالم معولم.

فالتحالف هو الذي يمتلك الطائرات ويمتلك الصحف أيضا. فمشهد الحرب هو سلعة استهلاكية أخرى. فسوق الحرب وسوق المعلومات قد وجدتا مصالح مشتركة ومنافع كبيرة في كوسوفو. وملأت حرب الناتو خزائن منتجي الأسلحة الذكية ومنتجي البرامج التلفزيونية التافهة. ولا يمكن فصل العنف المستوطن في مجتمعات الدول التي قصفت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن هذه الحرب. فالأطفال الذين يطلقون النار في مدارس الولايات المتحدة إنما يتبعون المنطق الأساسي نفسه الذي اتبعه آباؤهم في صربيا.

وإننا نشهد الآن استغلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن. فبعد مرور ٧٩ يوما على عدم الاكتراث بهما واحتقارهما، فإنهما يستخدمان اليوم في محاولة لتقديم واجهة تضفي الطابع الشرعي على العدوان. لقد جرى تجاهل الميثاق والآن يجري اللجوء إليه، على الرغم من أنه استبدل في الواقع بمفهوم استراتيجي جديد للناتو. واستبدلت آلية الأمن الجماعي بقانون الغاب، وذلك خدمة لمصلحة القوي. فمحكمة العدل الدولية لم تعلن عدم مشروعية القصف وتخلت عن القانون الدولي. وليس جديدا أو استثناء استغلال لجنة حقوق الإنسان، ولكن من الخطورة بمكان ألا تعلن اللجنة أن الحملة الجوية تمثل انتهاكا كبيرا وسافرا وهاذيا ومنهجيا لحقوق الإنسان.

فالعالم النامي هو الذي يعاني أكثر من غيره من القطبية الواحدة وهو الأشد تعرضا لخطر إضعاف الأمم المتحدة. فالولايات المتحدة هي المستفيد الوحيد. والبديل الوحيد هو النضال ضد هذه الممارسات الامبريالية، والدفاع عن الأمم المتحدة، واستعادة الاحترام للميثاق وتنفيذه، والحفاظ على مبادئ عدم التدخل، وعدم شن العدوان، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها واحترام السيادة.

وحقيقة أنه تعين على الناتو القدوم الى مجلس الأمن اليوم تدلل على أنه لا يزال بالإمكان خوض هذه المعركة، وأننا أي البلدان النامية، إذا استخدمنا قوتنا، وهي قوة يعتد بها عندما نتوحد، فإننا نستطيع إنقاذ الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل أوكرانيا. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد أوكرانيا بالجلسة التي يعقدها مجلس الأمن اليوم إذ وجد نفسه أخيرا في وضع يمكنه من اعتماد قرار شامل من الناحية السياسية بذلك البشأن، وبذلك، فإنه يستعيد

مسؤولياته الخاصة المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وتشيد أوكرانيا إشادة كبيرة بجهود الوساطة الرائعة لممثلي المجتمع الدولي، ولا سيما رئيس فنلندا مارتي أهتساري، والممثل الخاص للاتحاد الروسي فكتور تشيرنوميردن ونائب وزير خارجية الولايات المتحدة ستروب تالبوت، التي أسفرت عن تحقيق طفرة حقيقية في تسوية الأزمة. وتشيد حكومة بلدي بالدور البناء الذي اضطلع به الأمين العام للأمم المتحدة تحقيقا لهذا الغرض.

وبتنا الآن على يقين أكثر من أي وقت مضى أن تطور الحالة في كوسوفو وفي محيطها بصورة تشكل تهديدا كان يمكن تجنبه لو أن مجلس الأمن كان مستعدا لممارسة صلاحياته بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في مرحلة مبكرة جدا من الصراع.

إننا نعتقد أن قرار المجلس الذي صدر من قبل اليوم له أهمية كبرى بالنسبة للحل النهائي لأزمة كوسوفو. وكما ذكر في البيان الذي أصدرته وزارة خارجية أوكرانيا منذ ساعة فقط فيما يتصل بالإجراء التاريخي الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم، بإصداره القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هناك ما يبرر تماما الاعتقاد بأن سلاما نهائيا سيعود إلى البلقان. إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يؤكد مجددا، في جملة أمور، المبادئ الأساسية للقانون الدولي، مثل احترام حقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص حق اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم في أمان، وكذلك احترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ووحدة أراضيها. وعلاوة على ذلك، يأذن القرار بوزع وجودين مدني وأمني دوليين في كوسوفو تحت رعاية الأمم المتحدة، على أساس موافقة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهذا الوزع من المقرر أن يتزامن مع انسحابات القوات اليوغوسلافية من كوسوفو على مراحل. وفي الوقت نفسه، يطلب القرار من الأمين العام أن يُعين ممثلا خاصا للإشراف على الوجود المدني وعلى أن ينسق أنشطته مع الوجود الأمني.

لقد أشرت بالتحديد إلى تلك الأحكام من القرار لأنها تتمشى إلى حد كبير مع خطة السلام الأوكرانية التي قُدمت إلى القيادة اليوغوسلافية وإلى مجموعة دول الاتصال في اليوم الثالث من الهجمات الجوية ضد يوغوسلافيا. وبلدي، وقد وضع في الاعتبار أهمية القرار الذي أصدره مجلس الأمن اليوم، وكونه يعكس مبادرات أوكرانيا للسلام، شارك في تقديمه.

لما كان مجلس الأمن قد قرر التحرك بسرعة وبعزم نحو التسوية النهائية للأزمة الكوسوفية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه الواسع النطاق له حتى يكفل التنفيذ المناسب للتدابير التي أناطها المجلس اليوم. وفي هذا الشأن، فإن أوكرانيا، التي لا تزال تبذل جهودا مستمرة تستهدف إيجاد حل سياسي لأزمة كوسوفو بالوسائل السلمية منذ الساعات الأولى لنشوبها، على استعداد للتعاون في تنفيذ القرار المتخذ.

وبلدي يؤكد مجددا استعداده للإسهام بوحدات عسكرية في القوة الدولية في كوسوفو التي أنشأها مجلس الأمن، وأيضا بضباط من شرطتها المدنية في عملية الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة. وفي الوقت الحاضر، يجري النظر في الأشكال المحددة لمساهمة بلدنا العسكرية.

من الواضح أن التسوية النهائية لأزمة كوسوفو لن تكون كاملة دون تنفيذ مجموعة متكاملة من تدابير قوية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، ينبغي أن تولى الأولوية القصوى من بينها إعادة البناء الاقتصادي لمنطقة أوروبا الجنوبية الشرقية. ومع ذلك، ينبغي أن نولي اهتماما أكبر لمشكلة الخسائر الاقتصادية التي لحقت ببلدان أخرى نتيجة الأعمال العسكرية.

من الحقائق المعروفة أن هناك عددا من البلدان، وبشكل خاص بلدان منطقة الدانوب، يتعرض أيضا الآن لخسائر اقتصادية كبيرة بسبب تعطل مواصلات النقل، وإعادة توجيه تدفقات البضائع، وفقد أسواق تقليدية وما إلى ذلك. والحقيقة أن حقها في الاستخدام الحر غير المعاق لذلك الطريق المائي الدولي الهام قد تعطل. وفي هذا السياق، أود أن أذكر بإعلان لجنة الدانوب فيما يتعلق بالآثار الحادة للأعمال العسكرية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على بلدان ضفتي الدانوب، والوارد في القرار ذي الشأن الذي اتخذته الدورة السابعة والخمسون للجنة الدانوب يوم ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩. ونحن نتوقع من مجلس الأمن أن يتناول بطريقة إيجابية عملية - عاجلا وليس آجلا - مشكلة الخسائر الاقتصادية التي لحقت ببلدان أخرى نتيجة للأنشطة العسكرية في كوسوفو.

إن أوكرانيا تنوي المشاركة في عملية إعادة البناء الاقتصادي ليوغوسلافيا وتحقيق الاستقرار لبلدان المنطقة، وعلى وجه الخصوص في إطار اتفاق الاستقرار لأوروبا الجنوبية الشرقية.

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أشير إلى بعض التعليقات التي أبداها قبل أيام رئيس أوكرانيا فيما يتعلق بقبول القيادة اليوغوسلافية لخطة كوسوفو. وعلى وجه الخصوص، قال رئيس أوكرانيا إن أزمة كوسوفو ينبغي أن تصبح درسا مريرا لنا جميعا ينبغي أن يستخلص منه المجتمع الدولي كله النتائج المناسبة. ومن بين النتائج التي ذكرها رئيس أوكرانيا ما يلي:

"ما لم يُكفل احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية، وما لم تُكفل مراعاة القانون الدولي في مجموعه، فإن الصراعات والأزمات الإنسانية ستهدد العالم مرة أخرى مستقبلا".

وأعتقد أن هذا الاستنتاج سيظل بالغ الأهمية وقتا طويلا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلمة التالية هي ممثلة كرواتيا، وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة غرسيتش بوليتش (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): تولي كرواتيا أهمية خاصة للسلم والأمن في أنحاء أوروبا. وفي إطار مناقشات ومداولات مجلس الأمن السابقة بشأن كوسوفو، دعت كرواتيا إلى مشاركة المجتمع الدولي بطريقة نشطة قوية في منع حدوث كارثة إنسانية وفي محنة السكان المدنيين. لقد أريقت دماء بريئة كثيرة؛ وتفرقت أسر عديدة وتركت بلا ديار؛ وفقد أطفال كثيرون مدارسهم وحرموا من طفولتهم.

وكرواتيا تأمل مخلصة أن يكون هذا القرار الهام نهاية دائرة دمار بدأت منذ عقد تقريبا، عندما بدأت سياسة "صربيا الكبرى" التوسعية الحروب في سلوفينيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك. وهذه السياسة - التي يؤمل أن تكون الآن قد هُزمت وقُضي عليها - أسفرت عن تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، وهي عضو مؤسس للأمم المتحدة، وحلّت محلها خمس دول خليفة متساوية، ليس من بينها دولة تتمتع بالشخصية والمركز القانونيين الدوليين في الأمم المتحدة اللذين كانا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. واتفاق الاستقرار في أوروبا الجنوبية الشرقية الذي أبرم من قبل اليوم في كولون يشير إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية باعتبارها واحدة من الدول الخليفة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة.

ويسرنا اليوم توافق الآراء الواضح للمجتمع الدولي، ولسلطات بلغراد والألبانيين في كوسوفو لإنهاء دائرة العنف. وشأني شأن متكلمين سابقين، أود أن أعرب عن تأييدنا لكل الجهود وثنائنا عليها التي أدت إلى الإطار السياسي الوارد في القرار المعروض علينا. وتعتقد كرواتيا أن التنفيذ الكامل لأحكام القرار حاسم لمنح العملية السياسية الفرصة للنضج في مناخ من الأمن والتمدن المستعادين. وكرواتيا على استعداد لاقتسام خبرتها الكبيرة والإسهام في نجاح الجهود المقبلة التي سيبذلها المجتمع الدولي في تنفيذ هذا القرار.

وكرواتيا، باعتبارها بلدا مجاورا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، قامت - خلال الأزمة في كوسوفو - بدور بناء وداعم أيضا لجهود المجتمع الدولي. وكان الدافع لقيامنا بهذا الرغبة في أن نرى الصراع وقد انتهى بأسرع وقت ممكن والاستقرار وقد تعزز في المنطقة. وبهذه الروح بُذلت جهود رئيسنا لتحقيق حل سياسي.

لقد أسهمت كرواتيا بشكل نشط في جهود المجتمع الدولي في كوسوفو، بما في ذلك عن طريق إرسال معونة إنسانية للاجئي كوسوفو وتقديم الدعم للأنشطة العسكرية والمدنية للمجتمع الدولي في المنطقة. إن دور كرواتيا باعتبارها عامل استقرار في المنطقة قد ثبت ومورس بتفان. وبينما نؤيد إجراءات المجتمع الدولي في كوسوفو، ثابرنا في الحفاظ على خطى تطبيع العلاقات مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وشعوبها. وحتى لا يساء الفهم، فإن هذه لم تكن مهمة سهلة. لقد ظلت مكاتبنا الدبلوماسية والقنصلية في بلغراد، وسوبوتيكا وكوتور مفتوحة أمام اللاجئين الراغبين في العودة إلى كرواتيا، موطنهم. وعملية العودة هذه مستمرة.

أود أن أضم صوتي إلى الآخرين في إدانة انتهاكات حقوق الإنسان والمخالفات الخطيرة للقانون الإنساني التي ارتكبت في كوسوفو، وكذلك شجب جميع أعمال وأشكال الإرهاب، بغض النظر عن كونها صادرة عن أفراد أو جماعات أو دول. والذين ارتكبوا تلك الأعمال يجب أن يحاسبوا. وكرواتيا تؤيد على نحو قاطع الحق الشامل لسكان كوسوفو الألبان وجميع الأشخاص الآخرين الذين يعيشون في كوسوفو في أن يسمح لهم بالعودة إلى أماكنهم الأصلية وأن يعيشوا في أمان وكرامة.

إن السلام ينمو في محيط الازدهار الاقتصادي وينميه. ومن ثم ينبغي ألا نستهين بالتحديات المقبلة فيما يتعلق بتخفيف المصاعب الاقتصادية والتغلب عليها في نهاية المطاف، ليس في كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فحسب، ولكن أيضا في جميع أنحاء المنطقة. وكرواتيا، باعتبارها دولة مجاورة، قد عانت حتى الآن ما يبلغ ٢,٥ بليون دولار من الخسائر الاقتصادية المباشرة، وما يُقدر بمبلغ ٥ بلايين دولار من إجمالي الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الصراع في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز من نهجه المتجه نحو تعزيز الأمن العام، والاستقرار السياسي والاقتصادي والازدهار في المنطقة بأسرها، وبالتالي توسيع الطريق لمن يسعون إلى الاندماج في الهياكل الأوروبية-الأطلسية. وقد ظلت جمهورية كرواتيا تدعو إلى هذا النهج. وتمشيا مع هذا النهج فقد أيدنا بفعالية ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا.

ولكرواتيا خبرة طويلة وواسعة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على أراضيها. فقد رحبنا وتقبلنا بسرور بالمساعدة المقدمة من جانب الأمم المتحدة في استعادة السلام، والثقة فيما بين الأعراق، والاستقرار وسلطة الحكومة في الأجزاء التي مزقتها الحرب من أراضينا. وما من صراعين يتشابهان ومن ثم ما من عمليتين لحفظ السلام تتشابهان. وبالتالي فإن عملية الأمم المتحدة في سلافونيا الشرقية، التي أتت إلى نهاية ناجحة، وإن اختلفت في نطاقها وولايتها، لا يزال ممكنا استخدامها مثالا للعملية التي تخطط بمهارة، وتنفذ جيدا بنفس القدر من خلال التعاون بين الأمم المتحدة والبلد المضيف. ولا يسع كرواتيا إلا أن تأمل في أن يستخلص المجتمع الدولي وكذلك كوسوفو وبقية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الدروس المستفادة من هذا المثال.

وأود أن أرد على تشويه كبير للحقائق أورده للتو ممثل كوبا. فلتصحيح الأمر، لم يغادر كرواتيا ٥٠٠ ٠٠٠ من الصرب في عام ١٩٩٥. وقد شمل النزوح الذي حدث من منطقة كرايينا الكرواتية في عام ١٩٩٥، وفقا لبيانات مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، حوالى ٠٠٠ ٩٠ من المدنيين و ٠٠٠ ٣٠ من المتمردين المسلحين. وقد حدث ذلك النزوح بأوامر من قائد التمرد ميلان مارتيتش، الذي اتهم فيما بعد بقصف العاصمة زغرب ووجهت إليه لائحة اتهام بوصفه مجرم حرب. ولا يزال طليق السراح.

ومما يؤسفني أن ممثل كوبا أعرب عن سخطه فقط للفظائع التي حدثت في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأعتقد أن سخطه كان سيكون له وزن لو صدر عن بلده رد فعل مماثل عندما كانت المدن في جميع أنحاء كرواتيا، بما فيها مدينتي دوبروفنيك، تقصف بصورة همجية؛ وينطبق نفس الشيء على سراييفو ومدن أخرى في البوسنة والهرسك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل هنغاريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هورفاث (هنغاريا) (تكلم بالانكليزية): إن هنغاريا تعلن عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وهنغاريا، باعتبارها بلدا مجاورا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ولها روابط لا تحصى معها ومع شعوبها - بما في ذلك الروابط مع الأقلية الهنغارية الكبيرة الحجم التي تعيش هناك - وبالتالي، شعرت شعورا قويا بآثار الصراع القريب منها، فإنها ترغب أيضا بالإضافة إلى ذلك في أن تعرب عن مدى ترحيبها باتخاذ مجلس الأمن اليوم للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يمثل خطوة إضافية نحو التسوية الشاملة والدائمة للحالة في كوسوفو.

وتؤمن هنغاريا بأن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا لا غنى عنه في هذه العملية. ويحدوها الأمل في أن الدروس المستفادة من هذه التجربة المأساوية، وبالمثل من تجربة البوسنة، ستساعد في نهاية المطاف على منع نشوب صراعات مماثلة، أو أن يصبح بالإمكان معالجتها في حينها وعلى نحو كاف حال نشوبها.

وأحد المعايير الرئيسية التي سيقيس بها المجتمع الدولي نجاح العملية الضخمة التي على وشك أن تبدأ هو عودة اللاجئين والمشردين إلي ديارهم في كوسوفو. والوجود الدولي الأمني والمدني الفعال يمثل شرطا أساسيا للمساعدة على بلوغ ذلك الهدف. وقد ظلت هنغاريا تعارض بصوت عال القومية العدوانية، والنزعة العرقية والتعصب العرقي والديني التي أدت إلى الكثير من المعاناة لجميع الشعوب القاطنة في يوغوسلافيا السابقة. وإن المرء ليشعر بحزن ساحق بسبب مناظر البؤس الإنساني، والدمار المادي، وأخيرا وليس آخرا، الصدمة النفسية التي خلفتها تلك الحروب والصراعات. والسماح باستمرار التفريغ المنتظم لأراض واسعة وهذه الحملات الترهيبية الجيدة التنظيم والفظائع، كان سيكون خذلانا معيبا للمُثَل الأعلى لعالم متمدن يقف على عطفة القرن. وكان سيكون إذعانا لاستخدام القوة الوحشية في السعي إلى تحقيق المآرب السياسية الخبيثة. وكان بالنسبة لنا في المنطقة، سيبعث رسالة سرطانية تغري البعض بتقليدها وتنذر بعواقب فوق التصور للباقين منا. وفي النهاية كان لا بد من استخدام العمل العسكري لإيقاف هذه السلسلة من الأحداث الجهنمية.

إن هنغاريا لها مصلحة حيوية في أن ترى السلام قد استعيد وفي رؤية القيم الديمقراطية الأوروبية تسود في المنطقة. ومما له أهمية قصوى المضي سريعا بوضع وتنفيذ نهج شامل لتحقيق الاستقرار والتنمية في كل المنطقة المتضررة من الأزمة. وتود هنغاريا أن تضطلع بدور فعال في ترجمة هذا المسعى إلى عمل، مثلما تنوي الإضطلاع بدورها في تنفيذ ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا الذي ابتدره الاتحاد الأوروبي. وتمثل هذه الالتزامات سياسة استراتيجية عامة تهدف إلى حل المشاكل الحالية والمحتملة التي تهدد الركن الجنوبي الشرقي لأوروبا. وفي هذا الإطار وأخذا لهذه المقاصد في الاعتبار، تعرب هنغاريا عن رغبتها القوية في أن تعيش جنبا إلى جنب مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وهي تنعم بالسلام مع مجموعاتها العرقية، وتحترم جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات القومية، وبالتالي تكون مستعدة للانضمام إلى الأسرة الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/ يونيه.

ويسعدنا أن نلاحظ أن المجتمع الدولي يتحرك نحو المسار الصحيح لحل الأزمة في كوسوفو وللبدء في العملية الطويلة الخاصة بإنهاء المأساة التي يواجهها العديد من الأشخاص الأبرياء. ويسعدنا أيضا أن نرى مجلس الأمن، الذي تقع على عاتقه المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، الآن يعمل على القيام بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وفي حين أن الأمر الأول مدعاة للتفاؤل الدولي - التفاؤل بالبدء في عملية مصالحة ووضع حد للعنف وعكس سياسة للتطهير العرقي - فإن الأمر الثاني مدعاة للسعادة - السعادة لإحقاق سيادة القانون الدولي وللاعتماد على دور الأمم المتحدة وسلطتها في حل الصراعات.

وفي الماضي، لا سيما خلال الأشهر القليلة الماضية، فإن أعمال العنف المرتكبة ضد سكان كوسوفو وما أعقبها من مأساة إنسانية في كوسوفو وحولها قد صدمت الضمير الإنساني وسجلت في تاريخ منطقة البلقان صفحة مظلمة أخرى مما يرتكبه الإنسان من وحشية وهمجية ضد أخيه الإنسان. إن محنة اللاجئين والمشردين كانت ولا تزال تمثل مصدر قلق بالغا للمجتمع الدولي وللبلدان الإسلامية، بما في ذلك شعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية. ويظل هذا القلق سائدا لأننا ندرك أن عملية عودة اللاجئين والمشردين وإعادة إدماجهم وتأهيلهم، وأهم من ذلك، عملية المصالحة وعودة الحياة الطبيعية في كوسوفو عملية شاقة وطويلة ومليئة بالعقبات. إلا أننا نشعر بالتفاؤل، ذلك لأننا حتى نظل بشرا لا يمكننا ولا ينبغي لنا أن نفقد الأمل في غلبة حكمة الإنسان والتعايش السلمي على التعصب قصير النظر والدعوة إلى الفرقة.

وفي هذا السياق، نرحب بالقرار الذي اتخذ للتو ونؤيده تماما بوصفه وسيلة لإنهاء العنف وتثبيت استقرار الحالة والمساعدة في كفالة تهيئة الظروف اللازمة لأن يحيا سكان كوسوفو حياة مسالمة وطبيعية. إن جمهورية إيران الإسلامية تتطلع قدما إلى التشاور مع الأمين العام وممثله الذي لم يعين بعد بغية النظر في

كيفية تعاونها معهما تمشيا مع المهام الموكلة إلى الأمين العام بموجب هذا القرار.

وبالنظر إلى السخط والقلق المتصاعد في البلدان الإسلامية إزاء الأزمة في كوسوفو وعواقبها، فإن فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمعني بالبوسنة والهرسك وكوسوفو قد اتخذ عددا من المبادرات منذ بدء الأزمة للمساعدة على احتوائها وللدعوة إلى حل سلمي وتفاوضي للصراع. وكما أشرت سابقا فإنه مما يبعث على سعادتنا نحن في جمهورية إيران الإسلامية أن استخدام الصرب القوة وأعمال العنف والوحشية التي يرتكبونها ضد سكان كوسوفو ستنتهي.

إن الجهود الدولية الجارية حاليا، لا سيما القرار الذي اتخذ للتو، قد صممت لوضع نهاية فورية للعنف في كوسوفو ولكفالة عودة جميع اللاجئين والمشردين داخليا إلى بيوتهم في كوسوفو في أمان وبدون عوائق وللاعتراف بالحقوق المشروعة لألبان كوسوفو، بما فيها حقهم في إنشاء حكم ذاتي وحكومة مستقلة. وفي تقديرنا، فإن تحقيق هذه الأهداف الرئيسية، لا سيما مسألة مدى إمكانية عودة جميع اللاجئين والمشردين إلى بيوتهم بسلامة وكرامة، سيكون الاختبار الأخير في التاريخ للحكم على هذه العملية التي دامت لفترة ١١ أسبوعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي خصّني بها.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل ألبانيا. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، يا سيدي، إذ أن مجلس الأمن في فترة رئاستكم قد بت في القرار الهام جدا بشأن خطة السلام في كوسوفو، مما سيمثل خطوة لا غنى عنها صوب إحلال السلام والاستقرار في منطقة البلقان.

وتقدر ألبانيا أيما تقدير الدور الأساسي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي وضع حدا لواحدة من أفدح الكوارث الإنسانية في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية والذي أوقف إبادة الأجناس والتطهير العرقي المرتكبين ضد ملايين الألبان المدنيين الأبرياء في قلب أوروبا، حيث حمت المنظمة بذلك أسمى قيم حضارتنا العالمية.

إن الأمة الألبانية لتشعر بالامتنان لقادة المجتمع الدولي العظام، للرئيس وليام جفرسون كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ولرئيس الوزراء طوني بلير رئيس وزراء المملكة المتحدة، وللرئيس جاك شيراك رئيس فرنسا، فضلا عن امتنانها لرؤساء مجموعة البلدان الثمانية ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، على قرارهم التاريخي اليوم بوقف الجرائم ضد الإنسانية وحماية القيم الإنسانية. وبهذه الطريقة، نحن ندافع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ونمنع انتشار الصراع إلى أوروبا.

لقد ناقش مجلس الأمن هذه المسألة عدة مرات منذ بداية الأزمة في كوسوفو واتخذ عددا من القرارات الهامة. وحتى اليوم، لم يحترم نظام بلغراد تلك القرارات، حيث أنه يواصل منذ أكثر من ١٠ سنوات انتهاج سياسته الإجرامية إزاء الألبان وشرع في حروب متعاقبة ضد سلوفينيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، وهو يقوم الآن مرة أخرى بشن حرب ضد ألبان كوسوفو.

ونحن نرى أن قرار اليوم يحتوي على بعض العناصر الهامة التي ستضمن الحصول على تأييد قوي من المجتمع الدولي. إن هذا القرار يحظى بتوافق آراء مجموعة البلدان الثمانية ويعرب عن موقف المجتمع الدولي؛ وقد اتخذ في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ وهو يعرب عن موقف واضح ضد مرتكبي الجرائم الوحشية في كوسوفو بتطبيق المبدأ الذي مفاده عدم وجود سلام بدون عدالة؛ وهو يؤيد أيضا الدور الهام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورسالتها التاريخية بوصفها وسيلة هامة لغرس الثقة لدى المهجرين وسبيلا إلى إعادة تأكيد الدور القيادي للأمم المتحدة.

ونحن على اقتناع بأن إرساء السلام في كوسوفو لن تكون له نتائج ملموسة وأنه سيكون هشا إذا لم يُقدم مجرمو الحرب أمثال ميلوسوفتش إلى المحاكمة وإذا لم تنظم محاكمة أخرى على غرار محاكمات نورمبرغ لمحاكمة مجرمي الحربين في البوسنة وكوسوفو.

إن الوجود العسكري الذي تشكل قوات منظمة حلف الناتو عنصره الأساسي وإنشاء قوة مدنية تحت قيادة الأمم المتحدة أمران يشكلان تدبيرين لا غنى عنهما من أجل عودة المهجرين الألبان سريعا إلى أراضيهم وبيوتهم. وستكون عودتهم عملية طويلة سيتعين عليهم فيها أن يواجهوا مشاكل لا تحصى نتيجة للعودة إلى أرض محروقة. وستكون عودتهم صعبة نفسيا لأن أراضيهم مليئة بالقبور الجماعية ولأن مصانعهم وأماكن عملهم حولت إلى معسكرات اعتقال ومعسكرات اغتصاب. وهم سيعودون إلى أرض بدون أن يعرفوا من بقي على قيد الحياة بعد إبادة الأجناس التي قام بها ميلوسوفتش.

ونعتقد أن الألبانيين سيتغلبون على هذه الحالة المأساوية لأنهم يحبون السلام لا الحرب، ومثلما دللوا عليه بالفعل بتعاونهم مع المجتمع الدولي وبالتوقيع على اتفاق رامبوييه، فإنهم على استعداد لإلزام أنفسهم بالتعاون في المستقبل من أجل بناء حياتهم بحرية.

إن بعثة السلام التي ينشئها قرار مجلس الأمن هذا ستحقق النجاح عندما تأخذ في الاعتبار شرطين أساسيين وضعهما المجتمع الدولي. أولا، يجب أن تكون هناك مساعدة اقتصادية كبيرة لإعادة إعمار كوسوفو واقتصادها وهياكلها الأساسية، ومؤسسات الحكم الذاتي فيها، بغية عودة الثقة إلى شعب كوسوفو بحياتهم وبغية كفالة اندماج كوسوفو، إلى جانب بلدان أخرى في المنطقة مع أوروبا.

ثانيا، إن أي حل طويل الأجل لمشكلة كوسوفو يجب أن يأخذ في الاعتبار إرادة شعب كوسوفو واحترامها من أجل تقرير مستقبله بنفسه. والحماية الدولية ووجود الأمم المتحدة في المنطقة سيساعدانه على فهم أن مستقبل ذلك الشعب بأسره لا يكمن في مزيد من الدكتاتورية وارتكاب الجرائم، بل في ممارسة الحرية والديمقراطية، وفي تحقيق تعايش حر وسلمي، وفي الاندماج مع الشعوب الأخرى في المنطقة.

إن الحكومة الألبانية التي واجهت في بداية الأزمة عبئا كبيرا تمثل في التغلب على الكارثة الإنسانية، على استعداد لمساعدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة والعمل معهما عن كثب دون تحفظ تحقيقا لأهدافها. وسنوفر جميع الوسائل والمؤسسات المتاحة لنا، وسننفذ تنفيذا كاملا التوصيات الواردة في هذا القرار.

وألبانيا تحيّي دور الأمم المتحدة ودور الأمين العام، السيد كوفي عنان، في تحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ هذه الخطة الهامة للسلام.

وهذا الصراع الخطير الذي له أبعاد كارثية قد علمنا بعض الدروس الهامة لمستقبل منظمتنا. وإن تصميم المجتمع الدولي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، على حماية القيم الإنسانية، والجهود التي بذلتها مجموعة البلدان الثمانية بهدف إبرام خطة مستديمة للسلام، أمور تدل بالفعل على أن الأمم المتحدة تتجه نحو الاضطلاع بدور جديد عن طريق وضع حقوق الشعوب في جوهر مسؤوليتها الرئيسية عن صون السلم والأمن في العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن ارتياح وفد بلادي الكبير لرؤيتكم، ممثل غامبيا، تترأسون مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه، ولا سيما هذه الجلسة التي تتصف بأهمية كبرى بالنسبة لبلادي، جمهورية مقدونيا، ولمنطقتنا.

إن جمهورية مقدونيا التي كانت تؤيد دوما تحقيق حل سياسي لأزمة كوسوفو المأساوية ترحب باتفاق السلام الذي عمل على وضعه اهتيساري تشرنوميردن تالبوت، وباتخاذ قرار مجلس الأمن.

ويسرنا أن جوهر اتفاق السلام ومضمون قرار مجلس الأمن يتوافقان مع المقاصد والمبادئ الرئيسية لسياستنا الخارجية ألا وهي إضفاء الطابع الديمقراطي العاجل على منطقتنا واندماجها الكامل في الهياكل الأوروبية والأوروبية - الأطلسية؛ وإقامة علاقات حسن جوار فيما بين دول البلقان؛ واحترام السلامة الإقليمية للحدود الدولية لجميع الدول وسيادتها وعدم انتهاكها؛ و - هذا مهم بصورة خاصة - الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات لجميع الشعوب ولكل إنسان يعيش في أي بلد كان في منطقتنا، ولا سيما في كوسوفو وميتوهيتشا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بصفة خاصة.

وتأمل جمهورية مقدونيا في أن تكون هذه الحرب هي الحرب الأخيرة في منطقة البلقان وفي أن يشهد مجلس الأمن نهاية بلقنة منطقتنا وبداية مرحلة إضفاء الطابع الأوروبي عليها، أي مرحلة السلام، والأمن والتنمية. ويسرني أن ألاحظ البيانات القوية التي أدلى بها المتكلمون السابقون والأمين العام في هذا الصدد.

ومن الأهمية بمكان أن يصبح ما حدث في كوسوفو معروفا جيدا. والمهم أن ندرك إدراكا كاملا الآثار الكبيرة لحرب كوسوفو المأساوية. وفي هذا الصدد، اسمح لنفسي بذكر بلادي، جمهورية مقدونيا، وجارتنا، جمهورية ألبانيا؛ والمهم أن نفرد ذكرهما. علاوة على ذلك، المهم أيضا أن ندرك الإسهام الذي قدمته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والذي قدمته منظمتنا أيضا.

إننا نواجه الآن الحالة الصعبة جدا في كوسوفو ومستقبلها. وفي الوقت نفسه، نواجه الآثار السلبية جدا التي تنعكس على منطقتنا. ونحن نرى أن ذلك ينبغي أن يكون أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي ولمنظمتنا طبعا.

وبغية التخفيف من النتائج السلبية المترتبة على أزمة كوسوفو المأساوية في جميع دول منطقتنا، فإن الجهد الدولي هو ببساطة أمر ضروري. وذلك الجهد سيكون أفضل سبيل لمنع حدوث صراعات جديدة، وأفضل دعم للآمال التي تخالج جميع شعوب المنطقة في العيش حياة طبيعية دون خوف وحقد وانتقام، ومع الأمل بغد أفضل. ويجيب علينا، حسبما تقول الفقرة ١٠ من القرار، "تهيئة الأحوال لحياة سلمية وطبيعية لجميع سكان كوسوفو".

إن المهمة الماثلة أمامنا - أي أمام المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى - هي إذا مهمة ضخمة. وصحيح أننا لا نستطيع أن نفعل كل شيء في الوقت نفسه. إن تنفيذ القرار واتفاق السلام يحظى بالأولوية. وغني عن القول إن الأولوية الأولى هي الهدف المتمثل في تمكين كل لاجئ وكل مشرد من العودة إلى دياره بسلامة وكرامة. والمهمة هائلة وينبغي الاضطلاع بها كي تشعر منظمتنا بالاعتزاز. وينبغي عدم التردد في تنفيذ المهمة، وهي "ضمان العودة الآمنة وبدون عوائق لجميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في كوسوفو" حسبما تنص عليه الفقرة ١١ (ك) من القرار.

وبطبيعة الحال، فإن إنعاش المنطقة وتعميرها ينطويان على أهمية قصوى. فالالتزامات والوعود المقطوعة ينبغي تنفيذها. ومما ينطوي على أهمية خاصة تنفيذ ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا، الذي اعتمد هذا الصباح في كولون في ألمانيا؛ ومساهمة الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، واليابان، والبلدان الأخرى، ومساهمة منظمتنا ومؤسسات بريتون وودز.

وإن تنفيذ الفقرة ١٧ من القرار الذي اتخذناه ينطوي حسب اعتقادي على أهمية حاسمة بالنسبة لوفد بلدي، وبالنسبة للبلدان الأخرى في منطقتنا. والاعتزام الراسخ بتعزيز الديمقراطية، والازدهار الاقتصادي، والاستقرار والتعاون الإقليمي في منطقتنا ينبغي أن ينفذ انطلاقا من روح القرار، بسخاء ودون تردد.

وتعمل جمهورية مقدونيا كل ما في وسعها لمساعدة لاجئي كوسوفو في مقدونيا. وساهمت في الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي، وبخاصة من خلال استضافة قوة التنفيذ لكوسوفو. وستواصل الإسهام في تثبيت الاستقرار في كوسوفو وفي تقدم المنطقة بنفس الروح والأعمال. وبطبيعة الحال، فإننا نتوقع نفس الشيء من المجتمع الدولي، ومن منظمتنا، الأمم المتحدة.

ولاحظت بارتياح كبير البيانات الهامة التي أدلى بها في هذا الصدد ممثل ألمانيا الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، وممثل اليابان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل بلغاريا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سوتيروف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد بلغاريا البيان المشترك الذي أدلى به الممثل الدائم لألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد طلبنا الكلمة بوصفنا بلدا مجاورا للصراع لكي نعرب عن تأييدنا الكامل للقرار الذي اتخذه مجلس الأمن

في وقت سابق من هذا اليوم. وهذا الإجراء ينطوي على أهمية تاريخية، إذ أنه يرسي إطار العمل والشروط الضرورية المسبقة لإحلال سلام طال انتظاره في كوسوفو. وتتشاطر بلغاريا الرأي بأن الحل المستقر والدائم في كوسوفو ينبغي أن يستند إلى درجة كبيرة من الحكم الذاتي والحكومة الذاتية ضمن الحدود المعترف بها دوليا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهذا الموقف مستمد من ضرورة احترام مبدأ السلامة الإقليمية وحرمة حدود جميع الدول في جنوب شرق أوروبا.

وينبغي أن يتبع هذا الحل السياسي خطوات محددة من أجل إنشاء الهياكل الضرورية للإدارة المدنية وإعادة البناء الاقتصادي والتنمية، والمؤسسات الديمقراطية وحكم القانون، فضلا عن الأمن واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بغض النظر عن الخلفية الإثنية أو الانتماء الديني.

وإن عودة جميع اللاجئين من ذوي الإثنية الألبانية قبل حلول الشتاء ممن يرغبون في العودة إلى ديارهم في كوسوفو تعد أساسية لحسم الصراع الحالي بصورة دائمة. ووجود أعداد هائلة من اللاجئين في البلدان المجاورة يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ولاستقرار المنطقة وفرادى البلدان فيها. ولذا، فإن المهمة ذات الأولوية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي تتمثل في إنشاء بيئة آمنة وتهيئة جميع الشروط المسبقة الضرورية لعودة اللاجئين. وهذه العملية ينبغي أن تستند إلى خطة عودة تكون متسقة وموثوق بها وناجعة من الناحية التشغيلية. ومن الأهمية القصوى تقديم مساعدة فعالة للعائدين في هذا الميدان، بما في ذلك السكن المؤقت وتهيئة الظروف المعيشية المقبولة.

وأي شيء لا يرقى إلى العودة الناجحة للاجئين من شأنه أن يعني انتصار سياسات "التطهير العرقي" غير المقبولة. وكما ندرك جميعا، فإن هذه مهمة شاقة. فكوسوفو الآن في هذه اللحظة بيئة شديدة الخطر، تحفل بجميع أنواع المخاطر غير المتوقعة، بما في ذلك وجود عدد كبير من الألغام. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لعدد من المنظمات الإنسانية، فإن نصف المنازل تقريبا قد تضرر أو دُمِّر، وتعطلت الهياكل الأساسية. وبالإضافة إلى الصعوبات القائمة، فإن عوائق أخرى قد تواجه اللاجئين العائدين. ونرى أن من غير المقبول أن تكون ممارسة الحق الأصلي لجميع اللاجئين والمشردين في العودة الطوعية إلى ديارهم مشروطة بإرادة نفس القوى التي طردتهم، وجردتهم من أوراق هوياتهم وأتلفت سجلاتهم المدنية.

وجهود إعادة التأهيل في كوسوفو يمكن أن تكون أكثر تحديا من الجهود التي أفضت إلى تحقيق السلام هناك. وأسهمت بلغاريا بنشاط في عملية صنع السلم وهي على استعداد الآن للإسهام في بناء السلام. ولقد أعلن بلدي من قبل أنه سيساهم في قوة التنفيذ وفي إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب من خلال توفير وحدات غير مقاتلة وتوفير النقل والدعم اللوجستي للوجود الدولي في كوسوفو، وفقا للقرار ذي الصلة الصادر عن البرلمان البلغاري. وكذلك أعربت الحكومة البلغارية عن استعدادها لوزع فرقة شرطة، عند الطلب، كجزء من الوجود المدني الدولي الذي أنيطت به مهمة الحفاظ على القانون والنظام.

ومما له أهمية خاصة في تجنب وقوع أزمات أخرى مماثلة في منطقة البلقان تثبيت الاستقرار الشامل والتنمية في الدول التي تضررت بأزمة كوسوفو. ويتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور حاسم في مساعدة البلدان الواقعة في جنوب شرق أوروبا على إعادة بناء اقتصاداتها وتطويرها، ومجتمعاتها المدنية، وهياكلها الأساسية الديمقراطية وعلاقاتها الأمنية وفقا لاحتياجاتها المحددة. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا، الذي اعتمد اليوم في بطرسبرغ، في ألمانيا، بوصفه صكا للمشاركة الطويلة الأمد من جانب دول المنطقة والمجتمع الدولي ككل يستهدف تعزيز الديمقراطية والازدهار الاقتصادي والاستقرار والتعاون الإقليمي.

ومن بين العناصر الرئيسية للهيكل الأمني في المستقبل في منطقة البلقان احترام حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات قومية وتعزيزها. فبالإضافة إلى الأقلية القومية الألبانية، يقطن صربيا عدد من الأقليات القومية الأخرى، بما فيها الأقلية البلغارية. وإن احترام هوياتها الإثنية وحقوقها الثقافية والتربوية ينطوي على أهمية أساسية بالنسبة لبلغاريا، وسنواصل الإصرار، في إطار الترتيبات المستقبلية في البلقان، على تقديم هذه الضمانات من جانب سلطات بلغراد.

واليوم فتح مجلس الأمن الباب أمام فرص جديدة في منطقة جنوب شرق أوروبا. ولن تدخر بلغاريا جهدا في مواصلة وتطوير دورها النشط في تعزيز الاستقرار والتعاون الإقليميين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل المكسيك. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

(تكلم بالانكليزية)

أدعو ممثل المكسيك إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تيو (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): يسر وفد المكسيك أن يشارك في هذا الاجتماع الذي أصدر فيه مجلس الأمن القرار الذي يؤيد أحكام الاتفاق الذي تـُوصـّل إليه خارج هذا المحفل لاستعادة السلام إلى البلقان.

منذ بداية الأزمة، أعربت المكسيك عن استيائها لعدم التوصل إلى طرق تحقيق تسوية سلمية للصراع في كوسوفو. ولأن القوة استخدمت دون موافقة صريحة من مجلس الأمن. ويمكن لوفد بلدي أن يعرب الآن عن مدى سرور حكومة المكسيك لعودة الموضوع إلى المنظمة العالمية الأعلى حتى يمكننا هنا أن نعمل معا من أجل السلم والأمن الدوليين.

وبينما تتشاطر المكسيك غضب المجتمع الدولي بشأن انتهاكات الحقوق الأساسية للإنسان والأسرة والمجتمع، فإنها لا تزال تذكر أن استخدام القوة، حتى وإن كان الدافع إليه أنبل القضايا الإنسانية، يؤدي إلى المزيد من العنف ولا يعد مواتيا لتحقيق حل دائم للمشاكل.

لقد شعرت المكسيك بالانزعاج لأن هذه الهيئة التي يعهد إليها جميع أعضاء الأمم المتحدة بالمسؤولية عن صيانة السلم والأمن الدوليين همشت عند تناول هذا الصراع. لقد كنا نعتقد دائما أنه ينبغي التماس الحل في الإطار المؤسسي للأمم المتحدة وفي امتثال تام للقانون الدولي.

لقد ناشدت حكومة بلدي جميع الأطراف أن تستأنف المحادثات لإيجاد حل سياسي قائم على احترام حقوق الإنسان بالنسبة لجميع المجموعات العرقية في المنطقة واحترام السيادة الإقليمية للدول. ووفقا لذلك، يسر وفد بلدي أن الاتفاقات التي تـُوصـّل إليها تبدو متضمنة لهذه العناصر.

ويسرنا أيضا أن مجلس الأمن والأمم المتحدة يستأنفان اليوم دورهما الرئيسي في صيانة السلم والأمن الدوليين بشكل عام وفي البحث عن سلام قوي دائم في منطقة البلقان بشكل خاص.

إننا نعتقد أن هذا القرار سيكون هاما لإرساء أسس حل المأساة التي لحقت بمئات الآلاف من المشردين واللاجئين الذين اضطروا إلى ترك ديارهم نتيجة للصراع. إننا لا يمكننا أبدا أن نعوض عن فقد الأرواح البشرية العديدة أو عن المعاناة والألم اللذين شعر بهما الناس في ذلك الجزء من العالم. لكن من الأساسي أن تتم عودة اللاجئين والمشردين في سياق يتيح لهم استئناف ظروفهم المعيشية الطبيعية والتمتع بالاحترام التام لحقوق الإنسان الخاصة بهم بأسرع وقت ممكن.

إن ما شاهدناه منذ ٢٤ آذار/ مارس يبين ضرورة الحفاظ على مصداقية نظام الأمن الدولي كما ورد في ميثاق سان فرانسيسكو مهما كانت التكاليف. وإلا، فإن القواعد التي يقوم عليها التعايش المتحضر بين الأمم يمكن أن تتعرض لخطر شديد.

لن يكون من السهل إعادة بناء يوغوسلافيا. فسيستغرق ذلك سنوات عديدة وستكون التكلفة باهظة. والجهد الرامي إلى استعادة السلم الذي يبدأ اليوم يجب أن يصحبه العمل البالغ التعقيد الخاص بإعادة إنشاء الهياكل الأساسية التي دمرت. وهذا عنصر أساسي لتحقيق الاستقرار المطلوب لضمان السلم النهائي.

إننا نناشد الأطراف الامتثال إلى جميع الأحكام التي اعتمدها مجلس الأمن، ونعرب مرة أخرى عن تقديرنا للجهود الدبلوماسية التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي تفاوضي في إطار هذه المنظمة.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أصبت بصدمة عنيفة نتيجة تعليقات وملاحظات الممثل الكوبي حتى أنني أردت أن أدلي ببيان موجز بشأنها. بطبيعة الحال، كان من الصعب عليّ،

باعتباري ممثلا للولايات المتحدة هنا، ألا أصاب بالصدمة نتيجة تعليقاته. ولكن لأننا اعتدنا على الخطب الطنانة المملّة والتحليل العتيق للممثلين الكوبيين هنا في الأمم المتحدة، ونحن عادة لا نرد عليها، أعتقد أن التعليق هذا المساء هام.

قد شعرت بصدمة عنيفة نتيجة التجنب التام لأي اعتراف بالحقائق الإنسانية في كوسوفو قبل بدء الحملة الجوية التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي يوم ٢٤ آذار/ مارس لدرجة أنني أردت أن أرد بالإشارة إلى هذا. ومن الواضح أن الظاهرة الثابتة تماما الخاصة بالتطهير العرقي الجماعي والإرهاب والوحشية التي ترتكب ضد السكان المدنيين لا يسمح لها بأن تستقر في العقل الكوبي الرسمي. وأعتقد أن السبب في ذلك العجز الفكري المثير للدهشة واضح للجميع في هذه القاعة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طلب ممثل كوبا التكلم مرة أخرى. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغيز باريا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): لقد أشرت بشكل موضوعي دقيق مسؤول إلى حقائق تاريخية لا يمكن دحضها. ولم تكن هناك نية للوم أي بلد وبالتأكيد أي شعب. لقد أشرت ببساطة إلى حقائق مسجلة بشكل لا يمحى في التاريخ الذي حذف، للأسف من هذا الاجتماع.

لا بد لي من القول لصالح المشاركين في هذا الاجتماع وللتسجيل أن البيانات التي استخدمتها بشأن الخروج الكبير من (كراجينا) ورد في عرض قدمه في مجلس الأمن يوم ٢ حزيران/يونيه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية.

لا يمكن لأحد أن يقصف بالقنابل مدنيين أبرياء باسم حقوق الإنسان. ولا يمكن لأحد أن يقتل أحدا باسم القانون الدولي. ولا يمكن لأحد أن يستخدم الحرب لمنع خروج لاجئين وتدمير وسائل الحياة والخدمات الطبية الطارئة وإمدادات الغذاء والماء الخاصة بالسكان. لا يمكن لأحد أن يتسبب في خروج مئات الآلاف من اللاجئين عن طريق اتباع سياسات إجرامية إبادية غير مسؤولة وبعد ذلك يتناسى هذا كله.

لا يستطيع المرء أن يشن حربا باسم السلم والاستقرار. ولا يستطيع المرء أن يرتكب أعمال الإبادة الجماعية باسم الحرية. وإن الولايات المتحدة تقوم بارتكاب أعمال وحشية ولكن ممثليها يخشون من الكلمات. فلنسجل هنا وليسمع جميع زملائنا أن قصف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عمل متعمد ومتواصل من أعمال الإبادة الجماعية. فبالمعنى القانوني البحت، من أعمال الإبادة الجماعية العمل على نحو منتظم على حرمان شعب أعزل من وسائل عيشه، واستهداف المرافق المدنية عندما يكون معلوما أنه يوجد فيها أناس أبرياء واتخاذ قرار متعمد لقتلهم لمجرد وجودهم هناك.

هناك حديث عن حربين منفصلتين. وهذا منطقي. إحداهما الحرب الصورية التي تشن من خلال التفوق التكنولوجي للولايات المتحدة بأموال باهظة - بل، بوفرة - وصلف وهيمنة. إنها حرب "الضرر الجانبي" وليست فيها إصابات. إنها حرب التلفزة، التي تُسكر الصور الناس فيها ويستهلكونها بنهم، وكأن شيئا لا يحدث في واقع الأمر.

والحرب الأخرى - التي تحدثت عنها - هي الحرب الحقيقية. وهي حرب يموت فيها مدنيون أبرياء؛ ويمزق الأطفال إربا؛ وتدمر المستشفيات والمدارس والمصانع؛ ويعاني الناس من انعدام الماء، والكهرباء، والغذاء، وغرف العمليات، وأجهزة الأشعة السينية وغسيل الكلى؛ ويموت الأطفال الذين يولدون قبل تمام حملهم؛ وتحرق القطارات، والحافلات، وقوافل اللاجئين، والسجون والمقار الدبلوماسية.

كيف يمكن أن يفسر استمرار القصف وقتل المدنيين الأبرياء وجرحهم حتى بعد موافقة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على شروط السلام؟ إن ذلك لم يكن ضروريا من الناحية العسكرية؛ وهو ليس مقبولا من الناحية الأخلاقية؛ وهو، من وجهة النظر الإنسانية، عمل إجرامي. إن التاريخ لن يغفر أبدا تعبير "الضرر الجانبي"، الذي ظل يستعمل كثيرا خلال الأشهر الأخيرة لوصف إحراق الأطفال الأبرياء.

وحقيقة الأمر أن الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي يجب أن تمنع من قهر بلداننا في

الجنوب بالتدخل العسكري والاحتلال، بفعل نزوة من النزوات أو تحت أي ذريعة، كما فعلت في القرون الماضية، بأن غمرت قاراتنا بالفقر والكوارث. إن البلد الذي جلب لنا حرب فييت نام، ووحشية الشرطة وسياسات البيع والشراء، حيث تعرض غرفة نوم لينكولن للإيجار، ليس لديه أي شيء يعلمنا إياه.

إن الناتو وليست كوبا هي التي انتهكت على نحو صارخ سيادة دولة عضو وسلامتها الإقليمية. والناتو وليست كوبا هي التي خانت ميثاق الأمم المتحدة واغتصبت سلطة مجلس الأمن. والناتو وليست كوبا هي التي شنت أكثر من ٣٥ ٠٠٠ غارة جوية وطلعة مساندة وألقت آلاف القنابل والأطنان من المتفجرات. والناتو وليست كوبا هي التي قامت بهذه الإبادة الجماعية وهي المسؤولة عن قتل وتشويه آلاف المدنيين الأبرياء. والناتو وليست كوبا هي التي انتهكت جميع الاتفاقيات الدولية، فدمرت سفارة وألحقت أضرارا بأكثر من دزينة من المقار الدبلوماسية.

والآن تأتي الولايات المتحدة والناتو إلى مجلس الأمن. فلماذا تأتيان إلى هنا؟ إنهما تأتيان للتلاعب به. والولايات المتحدة لا تدفع للأمم المتحدة ولكنها تريد أن تستغلها كإقطاعية لها. وعندما لا يستطيع المجلس - الذي يذعن في أغلب الأحيان - أن يسير على خط المستقيم، يتعرض للإهانة والاستهزاء. وعندما لا ينحني التابعون فإنهم يتعرضون للقصف بالقنابل. وقد ألقي الميثاق جانبا في هذه الجلسة ووصف بأنه عفا عليه الدهر، ولكن يجب علينا أن ندافع عنه. فإنه ليس مجرد حفنة من الأوراق البالية - بل هو الأساس الرئيسي للأمم المتحدة، وسبب وجودها. ونسيان أن يكون ساري المفعول سيكون مثل نسيان قصف روتردام.

إنني لن أرد على الغمزات الشخصية التي صدرت من ممثل ذلك "البلد الصغير للغاية"، كما قيل على سبيل السخرية في مؤتمر صحفي في الآونة الأخيرة. ولكنني سأقول إن شعب كوبا بإمكانه أن يأتي إلى هنا وأن يتكلم عن الحقيقة ورؤوسنا مرفوعة لأننا ظلنا ذلك الحق باستقلالنا التام، ومقاومتنا البطولية للحرب القذرة، والعدوان والحصار المفروض علينا من جانب الولايات المتحدة. ونستطيع أن نأتي وأن نقول هذا لأننا ملتزمون بالقرار الذي اتخذناه، والذي نؤكده اليوم مجددا، بأن ندافع عن ثورتنا، وسنفعل ذلك حتى النهاية.

السيد هامر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يرى ممثل كوبا أن منظمة حلف شمال الأطلسي قد انتهكت ميثاق الأمم المتحدة. فهل لي أن أذكره بأن مسعى إلى جعل المجلس يؤيد هذا الادعاء قد هزم بـ ١٢ صوتا مقابل ثلاثة.

لقد تكلم وفدي اليوم عن انتقال تدريجي يحدث في القانون الدولي، وينعكس في القرار المعتمد اليوم. وأشرنا إلى القاعدة التي أصبحت الآن تحظى بقبول عام في القانون الدولي، بأنه ليس من حق الدولة ذات السيادة أن ترهب مواطنيها.

ولم يفاجأ وفدي بأن يجد كوبا مرة أخرى من بين قلّة من المتكلمين اليوم الذين أتوا للدفاع عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛ وليس من المدهش أن نسمع كوبا تتشبث بصورة تدعو للشفقة بفكرة سيادة الدولة، مهما كان الثمن الذي يدفعه مواطنوها. وربما يمكننا أن نفسر بيان ممثل كوبا بأنه تصوير للمفارقة التاريخية التي تمثلها كوبا نفسها على نحو متزايد.

إن بلدي فخور بإسهامه في جهود الناتو الرامية إلى استعادة الحقوق المشروعة لشعب كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أخشى من أن ممثل كوبا طلب مرة أخرى أخذ الكلمة. وأود أن أناشده بألا يصر على أخذ الكلمة للمرة الثالثة.

وبما أنه يصر على ذلك، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه، ولكني أود أن أناشده بأن يوجز للغاية.

السيد رودريغز باريا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): سأستجيب لمناشدتك، سيدي، التي آمل أن يستجيب إليها الجميع.

إن الدول الاستعمارية بالأمس لا يمكن أن تأتي إلى هنا وتلقي علينا دروسا في الإنسانية اليوم. وهي إذ اشتهرت بإغفالاتها وتجاوزاتها، لا تستطيع أن تضرب أمثلة بالحوادث المشينة التي وقعت في مجلس الأمن. إن كوبا تتذكر تماما قصف روتردام وأوروبا القديمة. وهي تقف مستعدة على مساعدة التاريخ على ألا يكرر نفسه.

وفي الأسابيع الأخيرة، ظهرت علامات مزعجة على أن دورة تاريخية جديدة قد بدأت. وأوروبا، العريقة والعاقلة، ينبغي لها أن تراعي المصالح القومية لشعوبها وبلدانها؛ لأن ذلك سيكون أنسب من سعيها إلى الدخول في مغامرات حربية تظل فيها تابعة على نحو محزن.

إن الشعب الكوبي قد صاغ مصيره. وسيثبت لنا المستقبل ما هو بائد هنا وما هو صالح حقا. وحتى ذلك الوقت، سندافع عن مصالح بلدان الجنوب - التي تشكل في الوقت نفسه مصالح أوروبا - وسندافع عن ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لم يعد هناك متكلمون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.